جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل _ كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

اثر الانفاق الحكومي في اداء القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠_٢٠٢٢

بحث مقدم من قبل

حيدر علي عباس
حوراء فاضل يحيى

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم الاقتصاد

بأشراف الاستاذ

أ.م.د.عبد الجاسم عباس الخالدي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤م

((يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير))

سورة المجادلة: الآية ١١

الإهداء

الى رسول الإنسانية الصادق الأمين .. وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد (صلوات الله وسلامة عليه) ... الى الشموس الطالعة والاقمار المنيرة والانجم الزاهرة آل بيته الطيبين الطاهرين (صلوات الله وسلامه عليهم)

الى ملاكي في الحياة الى بسمة الحياة وسر الوجود .. الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .. الى اغلى الحبايب .. امي الحبيبة اطال الله بعمرها"

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار .. الى من احمل اسمة بكل افتخار .. ابي العزيز اطال الله بعمره

الى جوانحي وشقاق روحي الى من تقاسمنا البسمة والدمعة .. الى من شاركوني الآلام والافراح الى من تحلو معهم وبهم ايامي .. اخوتي

إلى كل من أضاء لنا الطريق بعلمه ... أساتذتي الأفاضل

الى كل من مد يد العون ... الزملاء والأصدقاء

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

يطيب لي وانا اختتم جهدي العلمي هذا ان أتقدم بوافر الشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتور (عبد الجاسم عباس الخالدي) لتفضله بالأشراف على هذا البحث وكان بتوجيهاته وملاحظاته العلمية الأثر في انجاز البحث بهذا الشكل داعي له من العلي القدير بالتوفيق والعمر المديد كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسادة لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة البحث.

كما أتقدم بفائق الشكر والثناء إلى اساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد كافة الذين أسهموا في تعليمي واوصلوني إلى هذه المرحلة من الدراسة وكانوا السراج الذي انار عقلي ودربي وفقهم الله جميعاً وحفظهم من كل مكروه .

ولا يفوتني أن أشكر جميع العاملين في مكتبة الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل لجهودهم في تقديم التسهيلات للحصول على المصادر العلمية .

لكلّ من بذل جهدًا ولو صغيرًا معي ليخرج هذا البحث إلى النور.

كما أقدّم عظيم امتناني (لأبي وأمي) فقد كان منهم الدعم والتشجيع والتقدير، وكانوا لي منارة تنير لي الطريق المعتمة لأصل إلى ما أُريد.

وأشكر (إخواني وأخواتي وزملائي) الذين لم يبخلوا عليّ بأي شيء سائل المولى العزيز القدير أن يجزيهم على كل خير . والحمد لله رب العالمين أولاً واخراً.

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على أثر الانفاق الحكومي العام على بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي (مصرف بغداد نموذجا)والمتمثلة بمؤشر السيولة والربحية وينطلق من مشكلة اساسية هي الى اي مدى يؤثر الانفاق الحكومي في مؤشرات أداء مصرف بغداد الاهلي خلال المدة المبحوثة وينطلق البحث من فرضية مفادها ان الانفاق الحكومي العام يؤثر تأثيرا مباشرا في مؤشرات اداء القطاع المصرفي المتمثلة بمؤشر السيولة والربحية وقد استند البحث الى المجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في دراسة وتحليل الأدبيات الاقتصادية للتعرف على الأساس النضري فضلا عن استخدام الأسلوب الكمي لتقدير العلاقة بين متغيرات البحث وقد توصلت الدراسة الى العلاقة بين الاداء المصرفي والتضخم هي علاقة طردية وهي معنوية مما يشير الى امكانية التعويل على الانفاق الحكومي في تعزيز الاداء المصرفي.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
فهرست المحتويات	هـ
المقدمة	١
اهمية لبحث	٢
مشكلة البحث	٢
فرضية البحث	٢
حدود الدراسة	٣
منهجية البحث	٣
هيكلية البحث	٣
الفصل الاول /الانفاق الحكومي والقطاع المصرفي (أطار نظري)	٤
المبحث الاول /الانفاق الحكومي (اطار نظري)	٤
المبحث الثاني/القطاع المصرفي (اطار نظري)	١٨
المبحث الثالث/علاقة الانفاق الحكومي بأداء القطاع المصرفي	٢٧
الفصل الثاني /تحليل تطور الأنفاق الحكومي والقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠_٢٠٢٢	٣٠
المبحث الاول/تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة ٢٠١٠_٢٠٢٢	٣٠
المبحث الثاني /تحليل تطور مؤشرات أداء القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠_٢٠٢٢	٣٤
الفصل الثالث / الجانب القياسي	٣٥
-الاستنتاجات	٤١
-التوصيات	٤١
المصادر	٤٢

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس القطاع المصرفي، حيث أن ارتفاع معدلات القطاع المصرفي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، و الذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ،الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل و التضخم، و تعتبر السياسات القطاع المصرفية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات القطاع المصرفي و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

و لقد تطرق الفكر القطاع المصرفي إلى دور الدولة في تعزيز عملية القطاع المصرفي حيث أن تعدد الأزمات القطاع المصرفية و السياسية التي شهدها العالم على رأسها أزمة الكساد العالمي ١٩٢٩ كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط القطاع المصرفي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن القطاع المصرفي تلقائيا ، و يعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد و منحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة القطاع المصرفية باستخدامها للسياسة الانفاقية و التي تسعى من خلالها نحو زيادة معدل القطاع المصرفي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية و الذي يصطحبه مستوى حياة أفضل.

و من هذا المنطلق بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك القطاع المصرفي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

اولاً / اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من الدور الذي يقوم بيه الانفاق الحكومي هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام . فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي. يمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي.

ثانياً / مشكلة البحث

يعتبر الإنفاق الحكومي إحدى المدخلات الرئيسية في عملية احتساب الميزانية العامة للدول فعندما تكون إيرادات الدول أعلى من الإنفاق الحكومي فإن الميزانية تحقق فائضا وعندما تكون الإيرادات مساوية للنفقات فإن الميزانية تكون متوازنة بينما في حالة ارتفاع الإنفاق الحكومي وتجاوزه للإيرادات تحقق الميزانية عجزا ويمكن استخدام نسب السيولة والربحية والتي تعد من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقيم أداء المصارف للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء لان الأرقام المجردة في القوائم المالية لاتنعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي ، لذا فان الأمر يستلزم تحليل هذه القوائم لايجاد العلاقات بين هذه الأرقام ، و نسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقات وبذلك ينطلق البحث من مشكلة اساسية هي الى أي مدى يؤاثر الانفاق الحكومي في مؤشرات أداء مصرف بغداد الاهلي خلال المدة المبحوثة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

ثالثاً / فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الانفاق الحكومي العام يؤثر تأثيراً مباشراً في مؤشرات اداء القطاع المصرفي المتمثل بمؤشر السيولة و الربحية .

رابعاً / حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالحدود المكانية والزمانية على النحو الاتي :

- الحدود المكانية: أداء القطاع المصرفي العراقي كحالة دراسة

- الحدود الزمانية: تمثلت بسلسلة زمنية للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٢)

خامساً / منهجية البحث

استند البحث الى الجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي اذ تمثل المنهج الاستقرائي بوصف النظري لموضوع البحث بينما ضم المنهج الاستنباطي المنهج التحليلي و الاستنتاجي الـذي يعمـل على ربط الاسباب بالنتائج من خلال مناقشة المفاهيم النظرية والتطبيقة على شكل سلسلـة زمنـية تبدأ بالجانب النظري ومن ثم تحليل تطور أداء القطاع المصرفي ومؤشراته من الربحية والسيولة في العراق .

سادساً /هيكلية البحث

قسمت البحث الى ثلاثة فصول، الفصل الاول الانفاق الحكومي والقطاع المصرفي _ أطار النظري و مفاهيمي في ثلاثة مباحث اختص الاول الانفاق الحكومي _مفهوم النفقات ،تقسيم النفقات، النفقات العامة من وجه نظر المدارس الاقتصادية اما المبحث الثاني فقد تناول القطاع المصرفي (اطار نظري)،ونشأه القطاع المصرفي، المكونات المؤسسية للقطاع المصرفي والضعف الهيكلي في القطاع المصرفي اما المبحث الثالث علاقة الانفاق الحكومي بأداء القطاع المصرفي. في حين اهتم الفصل الثاني في تحليل تطور الانفاق الحكومي والقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢ .في حين كان المبحث الاول يضم تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة ٢٠٢١-٢٠٢٢، والمبحث الثاني اهتم في تحليل تطور مؤشرات اداء القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠_٢٠٢٢. ليختص الفصل الثالث في الجانب القياسي

الفصل الأول

الانفاق الحكومي والقطاع المصرفي

المبحث الأول

الانفاق الحكومي (اطار مفاهيمي)

المطلب الأول / مفهوم النفقات العامة :

هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذم المالية للدولة او احدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاج من الحاجات العامة فمن خلالها تتمكن الدولة من توفير البيئة الأساسية اللازمة للتنمية ، و التأثير في مسار النمو الاقتصادي كما يمكنها ان تهيئ الخدمات الاجتماعية اللازمة للتنمية البشرية ، و التأثير في مسار النمو الاقتصادي كما يمكنها ان تهيئ الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان و كفاءة النفقات الامة ترتبط بمدى قردة الدولة في تحديد المجالات التي تكون مشاركتها فيها ضرورية ، و من ناحية أخرى كيفية انفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر م الكفاءة و الفاعلية في تلك المجالات ، فجميع الموال المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة و الفاعلية في تلك المجالات ، فجميع الموال لها استخدامات بديلة ، الا ان بعض اوجه النفقات العامة لها ما يبررها فالنفقات العسكرية تمثل في عدد كبير من ميزانيات دول العالم من اهم بنود النفقات العامة ، و قد تختلف اهميتها من دولة الى اخرى بحسب ظروفها الخاصة (الجغرافيا ، السياسة ، التاريخ) [١].

تعرف النفقة العامة على أنها : مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة ، وهذا التعريف هو السائد لدى القطاع المصرفيون الذين يتفقون على معناه[٢] .

---

[١]) د. عادل حشيش ، الأقتصاد ، اساسيات المالية العامة ن بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،١٩٩٢، ص ٣٢ .

[٢]) د محمود حسين الوادي ، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، ٢٠٠٧، ص١١٧.

لقد صاحب تطور دور الدولة و تدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة بحيث مع تطور الدولة و تدخلها في الاقتصاد اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة و الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة و فيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث للنفقات العامة[1].

١- المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد ناد القطاع المصرفي أدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع ،الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة [2]، و لقد تم تحليل النفقة العامة من المنظور القطاع المصرفي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم بإهتلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، فهي بذلك تساهم في إفقار المجتمع . باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية و عسكرية، و لا تؤدي أي نشاطات إنتاجية ، لذلك استخدمت كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية ، و بذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة و تحليل آثارها القطاع المصرفية اهتمام القطاع المصرفيين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها ، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل القطاع المصرفي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام القطاع المصرفي و الاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة القطاع المصرفية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، و حتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فإن ذلك يستدعي[3] وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود و بالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع ، كونها تتمتع بطابع استهلاكي و غير إنتاجي.

---

[1] بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم .دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ٢٠٠٨-١٩٨٨، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، ٢٠١٠-٢٠١١ ، ص ١١.

[2] د. خالد شحادة الخطيب، د.أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٥١.

[3] محرزي محمد عباس،، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ٢٠٠٨، ص ٥١، ٥٢.

٢- المفهوم الحديث للنفقات العامة :

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات القطاع المصرفية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية و دخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية ١٩١٨، و بهدف تحقيق الاستقرار القطاع المصرفي و الاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة القطاع المصرفية ، و مع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط القطاع المصرفي ، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة. [١]

حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى إنماء معدل الاداء القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن القطاع المصرفي علاجا للأزمات، و بذلك تعددت أوجه الإنفاق و ازداد حجمها و تغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب القطاع المصرفية ، الاجتماعية و السياسية ، و بالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط القطاع المصرفي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج و ذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات و سعيها لضمان التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط القطاع المصرفي.

أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية القطاع المصرفية و الاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة ، من خلال تبني و تنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول القطاع المصرفي ، من خلال دعم قطاع البنية التحتية ، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة القطاع المصرفية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية و فعالية في تحقيق الأهداف القطاع المصرفية و الاجتماعية للدولة. [٢]

---

[١] د خالد شحادة الخطيب ، د أحمد زهير شامية ، المصدر السابق ، ص ٥١.

[٢] د خالد شحادة الخطيب ، د أحمد زهير شامية ، المصدر السابق ، ص ٥١،٥٢،٥٣.

المطلب الثاني / تقسيم النفقات العامة :

لم يكن تقسيم النفقات العامة يشغل بال العديد من الكتاب الاقتصاديين في ظل الدولة الحارسة حيث كانت النفقات العامة محدودة ومرتبطة اساساً بتقديم خدمات معينة لا تتجاوزها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة، إلا أنه مع تطور دور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ازدادت اهمية تقسيم النفقات العامة نظراً لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائماً على اسس واضحة ومنطقية.

١ – التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة :

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد ، تنقسم النفقات العامة وفقاً للغرض منها، أو كما يفضل تسميتها «بالتقسيم الوظيفي» أي تبعاً لاختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية هي[١]:

- النفقات الإدارية : ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة. وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي. وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخلياً وخارجياً وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشئون السياسية لهم.
- النفقات الاجتماعية : وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطلين...) ، ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كل من البلاد المتقدمة والنامية على السواء. ولذلك تخصص الدول،

---

[١]) د. سوري عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣–٣٥ .

عادة، الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية، وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

- النفقات الاقتصادية : ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة اساسية. ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة.

وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف. أضف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة، ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية. ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي نظراً لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائداً مباشراً، من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوي عليها ولا يرغب في القيام بها، مثال ذلك الطرق ووسائل النقل والطاقة والري والصرف، وهي تمثل مرافق البنية الأساسية.

٢- تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية) :

يمكن أن تقسم النفقات العامة، وفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على توزيع الدخل القومي، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية[١].

١- النفقات الحقيقية dépenses réelles real expenditure : وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات او رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة

٢- النفقات الإستثمارية أو الرأسمالية : الإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها ، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق إنتاج جديد .

---

[١]) د. سوري عدلي ناشد ، المصدر السابق ، ص٣٨-٣٩ .

٣- النفقات التحويلية transfer expenditure, depenses de transfert فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات او رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفه إلى أخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد. وبمقتضى ذلك فأن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها. ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الإجتماعي والمعاشات، أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

٣- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها (النفقات العادية أو غير العادية) :

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية ونفقات غير عادية[١].

- النفقات العادية dépenses ordinaires: وقصد بها بانها تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية. ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها. والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.
- النفقات غير العادية dépenses extraordinaires: فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحه وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات حرب..الخ.

وإذ كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض. وهنا مكمن الخطر، حيث أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسئ السلطات المالية في الدولة

[١]) د. سوري عدلي ناشد ، المصدر السابق ، ص٤٤-٤٥.

استخدام النفقات غير العادية، ويظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم توازن أو عجز في ميزانية الدولة، فتعمد إلى تجنيب بعض النفقات واعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلاً من الضرائب، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة ولذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات ، أضف إلى ذلك أن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات غير العادية لم تعد إيرادات غير عادية، بسبب ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، بحيث أصبحت، مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العامة العادية.

٤- تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها (النفقات القومية والنفقات المحلية):

يستتند تقسيم النفقات إلى قومية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها[١].

- النفقات القومية dépenses nationales، أو المركزية: هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.
- النفقات المحلية dépenses locales، أو الإقليمية: فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

٥- تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية :

تقسم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية إلى عدة تقسيمات فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي، ونفقات مولدة، ونفقات منتجة، ونفقات حكومية، واخيراً نفقات استثمارية [٢].

- النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي: وهي النفقات التي تستهلك ذاتياً من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفدون منها، أي لا تحمل الدولة اعباء اضافية حيث الدخول المولده عنها تستخدم لتغطية

---

[١]) د. سوري عدلي ناشد ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

[٢]) د. سوري عدلي ناشد ، المصدر السابق ، ص٤٦-٤٧.

نفقاتها. ويرجع ذلك إلى أن المستفيدين منها يكونون على استعداد لدفع المقابل المادي لتلك الخدمات بنفس الطريقة التي يدفعون بها المقابل المادي للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والتجاري. ومن امثلتها وحدات الاسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.

- النفقات العامة المولدة : أي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي، وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي. ويجوز للدولة انه تتقاضى رسم اضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات ، ومن امثلتها نفقات الصحة العامة والتعليم العام.
- النفقات العامة المنتجة: وهي النفقات التي تؤدي إلى الإضافة للدخل القومي وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الاجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد فترات مقبلة، وهي ما تسمى بالخدمات المعمرة. وعادة ما تكون هذه النفقات غير قابلة للاستهلاك الذاتي كما لا تولد مميزات اقتصادية ، ومن امثلتها النفقات الخاصة بالمباني العامة كأبنية الوزارات والحدائق العامة والمنتزهات العامة ، ومن امثلتها تقرير نفقات زائدة لمواجهة التسليح والتي تتجاوز حدود الاحتياجات الدفاعية الطبيعية.
- النفقات العامة الحكومية : ويقصد بها النفقات الحكومية الحالة التي من شأنها ان توفر نفقات حكومية اكبر منها في المستقبل. مثال ذلك ان تقوم الحكومة بتقديم معونات حالية للاطفال وذلك لتفادي تقديم معونات اكبر في المستقبل من اجل رعاية هؤلاء الاطفال عندما يبلغون مبلغ الرجال.
- النفقات العامة الاستثمارية، وهي النفقات العامة التي من شأنها ان تؤدي إلى انشاء ثروة جديدة ومن ثم حدوث انتعاش في الاقتصادي بصورة كبيرة. وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الالات والمعدات المهيأة للعملية الانتاجية.

٦- تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية :

وهذا التقسيم للنفقات العامة يتم على اساس مدى كون هذه النفقات تعود مرة أخرى للخزانة العامة من عدمه. وعلى هذا الاساس تقسم إلى نفقات نهائية ومؤقتة واحتمالية[١] .

[١]) د. سوري عدلي ناشد ، المصدر السابق ، ص٤٩-٥٠ .

- النفقات العامة النهائية : هي التي تقوم الدولة بانفاقها بصورة نهائية حاسمة دون ان تتوقع ان تعود اليها مرة اخرى بذاتها، إلا ان هذا لا يمنع من امكانية عودتها بصورة غير مباشرة. ويستوي في ذلك ان تكون نفقات استثمارية أو ادارية أو غيرها من صور لنفقات العامة.
- النفقات العامة المؤقتة فهي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة. ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فانها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة. ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدماً إلى الدولة ويكون قد تم الانفاق عليها سلفاً. وبعض هذه العمليات قد تكون محلاً للرد السريع كالسلف التي تكون مغطاة بقيمتها الكلية تقريباً عن طريق عمليات التسديد .
- النفقات الاحتمالية أو الافتراضية وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف، ومن ثم تستطيع كل دولة ان تحددها وبصورة احتمالية. وهذه النفقات لا تقوم الدولة بانفاقها الا اذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة انفاقها ، ومن امثلتها قيام زلزال أو اعصار أو حرب قد تؤدي إلى تدمير بعض المناطق، وهنا تجد الدولة نفسها مضطرة للانفاق لمعالجة آثار هذه الكوارث، فهي بذلك احتمالية ترد في ميزانية الدولة على سبيل الاحتمال أو الافتراض وامر تحققها غير مؤكد مرتبط بتحقق السبب لانفاقها.

المطلب الثالث / النفقات العامة من وجهة نظر المدارس الاقتصادية :

ساد اعتقاد راسخ لدى معظم أقتصاديي النظرية العامة في الأستخدام والفائدة والنقود ان الأنفاق الأستهلاكي الحكومي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا وبالتالي توسيع قاعدة العرض الكلي المحلي ، وهذا التوجه النظري في حد ذاته خلق صراعا فكريا اقتصاديا بين من يرى ان هذا الاعتقاد هو حجة واعدة لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي تجاوز الركود الأقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على الأقل في المدى المنظور والمتوسط ، مقابل ذلك فأن هذا الاعتقاد أدى الى خلق عجز كبير في الموازنات العامة للبلدان رافقه تضخم محدود مما قاد بالنتيجة الى جدل أعمق حول دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أصلا وتعد النفقات العامة احدى أدوات السياسة المالية (fiscal policy) التي تبين الدولة بواسطتها مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي ، وقد أدى تنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الأقتصادية الى تطور مفهوم الانفاق العام ، اذ انصرف اصطلاح النفقة العامة على انها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو أحدى الهيئات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام [١].

او هي النفقات التي تتحملها السلطات المركزية العامة أو الحكومات المحلية من أجل اشباع الحاجات الجماعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، لقد تطور مفهوم النفقة العامة خلال تاريخ الفكر الأقتصادي كالفكر الكلاسيكي في ظل النظام الأقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي أقتصر دورها في تأمين الأمن الداخلي والدفاع ضد الأعتداءات الخارجية والقضاء وأقامة العدل وعدم تدخلها في النشاط الأقتصادي مما ترتب على ذلك اقتصار النفقات العامة على ضمان سير هذه الوظائف الاساسية[٢] .

وأن كان هناك انفاقا عاما على بعض الخدمات فأنه يكون في حدود ضيقة جدا ، وعلى هذا الأساس نادي التقليديون بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة الى أبعد الحدود، ولعل عبارة ساي (Say) الشهيرة ان أفضل النفقات هي أقلها حجما وهي خير ماتشير الى هذا الأتجاه ، ولم يكتف الكلاسيك بتحديد أوجه الأنفاق الحكومي في أضيق الحدود بل طالبوا أيضا بأن يكون هذا الأنفاق حياديا ،وهكذا ظهرت فكرة النفقة المحايدة

---

[1])Mithani– modern public finance theory and practice –Himalaya House – new York ,1998, p221.

[٢]) عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٩٢ ،ص٤٥.

(Neutral expenditure) فلا يجوز أن تتأثر السياسة الأنفاقية للدولة بأي من التغيرات الأقتصادية أو الأجتماعية أو السياسية سواء على المستوى القومي أم على المستوى العالمي، وان مايبرر دعوة المفكرين التقليديين بضرورة الأقتصاد في النفقات العامة هو ان الأنفاق الحكومي ماهو الا استهلاك غير انتاجي من ثروة المجتمع[١] .

ونستنتج مما سبق ان النفقات العامة لم تحظ بأية أهمية من الكلاسيك أيمانا من فكرة ان تحقيق الأستقرار الأقتصادي تحدث بصورة عفوية بدون تدخل الدولة،في حين ان الفكر الكينزي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الأقتصادي كنتيجة لتطور الاوضاع الأقتصادية والأجتماعية والتخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وسيادة مفهوم الدولة المتدخلة لاسيما بعد أن ساد العالم مشكلة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) التي كانت بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها وتهاوت بها الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية ، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للأقتصادي(جون مينارد كينز G.M keynes) الذي أنتقد كافة المبادىء والأسس التي استند اليها الفكر الكلاسيكي ، والذي أستنتج ان السبب الرئيسي للكساد كان نقص الطلب الفعال (Effective Demand)، الأمر الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي من خلال زيادة نفقاتها العامة بهدف تحفيز الطلب الكلي الفعال والتخلي عن الحياد المالي وأحلال محله المالية الوظيفية (functional finance) [٢].

ومع أصرار المدرسة الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في جميع أوجه النشاط الأقتصادي أصبح واجبا عليها أن تستخدم العديد من أنواع النفقات العامة وأن تعدل من سياستها الأنفاقية كلما دعت الضرورة لذلك حتى تحدث هذه السياسة الأنفاقية آثارها المرغوبة على كافة مجريات النشاط الاقتصادي وتحول دون وقوع الآثار الأقتصادية والاجتماعية الغير مرغوبة، ومع هذا التنوع في دور الدولة أتسع نطاق النفقات العامة لتشمل كافة مجالات التدخل الحكومي . ولكن بعد تعرض النظام الرأسمالي الى ظاهرة أقتصادية جديدة لم يعرفها من قبل

---

[١]) حامد عبد المجيد دراز- د. سعيد عبد العزيز عثمان ، مبادىء المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الأسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧١-٢٧٢ .

[٢]) غازي عبد الرزاق النقاش ، المالية العامة – تحليل أسس الاقتصاديات المالية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ٢٩.

متمثلة في التضخم في الوقت ذاته وهو ماعرف باسم (الركود التضخمي stagflation) وبات التضخم يمثل أزمة مستعصية الحل وعجز الفكر الكينزي عن مواجهتها وحلها وبذلك نشات المدرسة النقدية تحت قيادة الأقتصادي المشهور(ملتون فريدمان M.frredman) في الستينات من القرن الماضي ، وفي الواقع تبدي المدرسة النقدية رغبة في التخلي عن السياسة الأقتصادية المرنة والعودة الى سياسة عدم التدخل من الدولة في النشاط الأقتصادي على أساس أن اليد الخفية التي تحدث عنها(آدم سمث) كفيلة بتحقيق التوافق والأنسجام بين المصالح الفردية وبالتالي تحقيق التوازن الأقتصادي العام مما أعاد الحياة الى النظرية التقليدية [١].

ونظرا لعودة التأكيد على دور النقود كمحدد أساسي للنشاط الأقتصادي فأن عجز الموازنة العامة اذا لم يصاحب بزيادة في عرض النقود فأن أي زيادة في النفقات الحكومية سيقابلها نقصا الأنفاق الخاص، وبذلك فان النفقات الحكومية سوف تزاحم النفقات الخاصة مما يجعل التوسع النفقات الحكومية مفتقرا لأي معنى سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي لذا عارض النقوديون التوسع في الأنفاق العام والعمل على تقليص النفقات الحكومية الجارية وبخاصة النفقات الأجتماعية لخفض العجز في الموازنة العامة الى أدنى مستوى ممكن[٢].

أما الفكر الأشتراكي ذو النزعة المنتجة الذي ظهر كأنعكاس لعيوب وأنحرافات النظام الرأسمالي أكد على الملكية العامة لوسائل الأنتاج بدلا من الملكية الخاصة والتخطيط المركزي الشامل كأسلوب لأدارة الأقتصاد الوطني بدلا من قوى السوق اذ يصبح للدولة دورا أساسيا في الحياة الأقتصادية فهي التي تدير الأنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة الأقتصادية [٣].

ففي ظل هذا المذهب أصبح هدف النظام المالي هو تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية والأخذ بالخطة المالية التي تتولى الدولة تمويلها(م) ، فأتسع نطاق النفقات العامة أذ أرتبط بالشروع بالنشاطات الأقتصادية

---

[١]) بول جيرجوري– روبرت ستيوارت ، النظم الاقتصادية المقارنة ، تعريب د. طه عبد الله منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٤ ، ص١٠٦ .

[٢]) حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الأقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٩٥ ، ص ١٥٨ .

[٣]) د. عبد الله الطاهر – د. بشير الزعبي – د . عبد الله اليوسف ، مبادىء الأقتصاد السياسي، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢، ص١٩٠ .

وتسيير هذه النشاطات وتشغيل ماهو قائم منها والتوسع في هذه النشاطات فضلا عن أداء الخدمات الأجتماعية والثقافية الى جانب الأنفاق على القطاعات الأنتاجية كالمنشآت الصناعية ومشاريع البنية التحتية ، وبهذا أصبحت نفقات الدولة تشمل الانفاق على الأنتاج وعلى الاستثمار وعلى الخدمات ، وبالتالي فقد أعطى الفكر الأشتراكي للدولة دورا كبيرا في أدارة النشاط الاقتصادي وأصبحت تعرف بالدولة المنتجة (Producing State) مما أنعكس على تطور نظرته الى النظام المالي للدولة وبخاصة سياسة الأنفاق العام التي عدها الوسيلة الكفيلة لتحقيق أهداف الخطة الأقتصادية [١].

لقد أمن الكلاسيك أيمانا مطلقا بأن النظام الحر هو المسؤول عن تحقيق التوازن الأقتصادي بصورة تلقائية دون أي تدخل حكومي وأن الأختلالات في مستوى التوازن ستكون اختلالات قصيرة الأجل على أساس أن قوى السوق كفيلة بأعادة الأقتصاد ثانية الى مستوى التوازن، ولم يعطوا أي دور للانفاق الحكومي انطلاقا من فرضية ان الانفاق الحكومي هو فقدان وضياع لثروة المجتمع [٢]، غير ان الأفكار التي جاء بها الأقتصاديون الكلاسيك أخذت تتلاشى تدريجيا بعد أن ساد العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى المتمثلة بالكساد العالمي الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي وعدم أمكانية تحقيق التوازن الأقتصادي تلقائيا كما تصور الأقتصاديون الكلاسيك . وفي الوقت ذاته برزت النظرية الكينزية التي أحدثت ثورة فكرية في المجال الأقتصادي والسياسة الأقتصادية وأصبحت نقطة التحول في الفكر الاقتصادي والنظرية الأقتصادية ، وقد جاءت هذه الأفكار أنعكاسا للتطورات الأقتصادية والأجتماعية التي شهدتها كافة الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومما دفع بالنظرية الكينزية الى تبوء قوتها بالوجود مؤكدة على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي لعلاج ماتضمنته أزمة الكساد من فائض السلع والخدمات والبطالة وعدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للحد من المشاكل الأقتصادية وتحقيق التوازن الأقتصادي .

هذا وقد رفض كينز كافة الفروض والمبادىء التي أستند اليها الفكر الكلاسيكي والتي منها أن توازن الأقتصاد الكلي يجب أن يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل (Full employment) ، اذ أثبت أن الأقتصاد القومي

---

[١]) د . فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٧ ، ص٤٨ .

[٢]) د . عاطف وليم اندراوس، الأقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص١٠٧ .

يتوازن عند أي مستوى من مستويات التوظيف وقد يكون هذا المستوى أدنى أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل ، كما أثبت كينز أن المحدد الأساسي لحجم الأنتاج الكلي هو الطلب الكلي الفعال(Effective demand) الذي يتكون من الطلب الأستهلاكي والطلب الأستثماري ، فالتغيرات في حجم العرض الكلي ومن ثم الدخل الكلي تتحدد وبصورة أساسية بالتغيرات التي تحصل في جانب الطلب الكلي الفعال، وهكذا وحسب التحليل الكينزي أصبح الأنفاق العام يشكل أحد مكونات الطلب الكلي لما له من آثار توسعية على مستوى النشاط الأقتصادي والذي ينعكس على زيادة الأنتاج ومستوى الأستخدام عبر الزيادات الحاصلة في مكونات الأستهلاك والأستثمار[١].

الى جانب ذلك فان زيادة الأنفاق العام ومايتجم عنه من زيادة في مستوى الطلب الكلي سيترتب عليها زيادات متتابعة في الدخل بفعل مضاعف الأنفاق الحكومي (Expenditure multiplier Government) .

[١]) صباح صابر محمد خوشناو ، الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية مع أشارة الى أقليم كوردستان) ، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية ، سليمانية ، ٢٠١٢ ، ص٤٣ .

المبحث الثاني

القطاع المصرفي (الإطار النظري)

المطلب الأول / نشأة القطاع المصرفي:

ان القطاع المصرفي العراقي يعد من أقدم النظم المصرفية في المنطقة العربية، ومن اوائل النظم المصرفية التي تأسست في الاساس من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالرغم من قدمه وتاريخه العريق، إلا انه يبقى نظاماً تقليدياً في عمله، بطيئا في تطوره، حيث ألقت ظروف الحروب التي مر بها العراق، والفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية، بظلالها على القطاع المالي بشكل عام، تاركاً موروثاً وطرق عمل وقوانين تمثل فجوة كبيرة بينه وبين النظم المالية السائدة في المنطقة والعالم. لقد ورث العراق بعد ٢٠٠٣، اقتصاداً منهاراً ومنهكنأ بسبب ظروف الحروب، ونظاماً مصرفياً وماليا متخلفاً من جميع النواحي الادارية والمالية والخدمية، بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وتسيس البنك المركزي والقطاع المصرفي، وتوريط المصارف الحكومية بمعاملات وعلاقات مالية معقدة على المستوى الدولي والمحلي، كما ان انعزال العراق وانقطاع نشاطاته الاقتصادية عن التطورات العالمية في جميع المجالات الفكرية والعلمية والمادية، تسبب في مشاكل واختلالات كبيرة في القطاع المصرفي [١].

يعود تاريخ القطاع المصرفي العراقي الى عام ١٨٩٠ عندما افتتح البنك العثماني أول فرع له في العراق، تلاه افتتاح فرع للبنك الشرقي (البريطاني) عام ١٩١٢ ، وفي عام ١٩١٨ افتتح البنك الشاهنشاهي (Imperial Bank) الايراني فروعه في العراق (Brenchley، ١٩٨٩,٤٩). بقيت فروع المصارف الأجنبية الثلاثة

[١]) وليد عيسى عبد النبي ، الجهاز المصرفي العراقي (نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية) ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص ١٤ .

المذكورة محتكرة للعمل المصرفي في العراق حتى عام ١٩٣٥ حينا تم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي الذي أستمر بمزاولة اعاله حتى تم تقسيمه الى مصرفين ها: المصرف الزراعي والمصرف الصناعي عام ١٩٤٠. تأسس مصرف الرافدين في عام ١٩٤١ كأول مصرف تجاري لمزاولة اعمال الصيرفة التجارية، إضافة الى ممارسة اختصاصات البنك المركزي العراقي بسبب عدم وجود بنك مركزي في ذلك الحين. في عام ١٩٤٧ تم تأسيس المصرف الوطني العراقي، والذي تحول الى البنك المركزي لاحقا في عام ١٩٥٦ [١] .

شهدت فترة الخمسينيات تأسيس عدد من المصارف المحلية، اضافة الى افتتاح عدد من فروع المصارف العربية والأجنبية، لكنه في عام ١٩٦٤ صدر قانون المصارف رقم (١٠٠) والذي تم بموجبه تأميم القطاع المصرفي، ودمج المصارف الخاصة بأربع مجموعات مصرفية، أضافة الى مصرف الرافدين عام ١٩٧٤، وبذلك أنهت الحكومة وجود المصارف الأجنبية والخاصة في العراق. وفي منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم أصبح الجهاز المصرفي العراقي يتألف من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين، والزراعي، والصناعي، والعقاري، ثم تم انشاء مصرف الرشيد في عام ١٩٨٨ لتخليص مصرف الرافدين من مواجهة مشكلات المديونية الخارجية التي تحملها، وعجزه عن التسديد ، و لقد تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي لسنة ١٩٧٦ ليسمح مجددا بأنشاء المصارف الخاصة وابتدأ بمصرفين فقط. وفي عام ٢٠٠٤ صدر قانون المصارف العراقية رقم ٩٤، والذي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في الأسواق العراقية من جديد، مما ساهم في زيادة عدد المصارف التي تعمل في العراق الى حوالي ٦٠ مصرفا بين حكومية وخاصة واجنبية[٢].

---

[١]) بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق ١٩٣٩–١٩٥٨، دراسة تاريخية سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص ٢٦ .

[٢]) صلاح رمضان عبد و اخرون ، تحليل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٦ ، دراسة منشورة ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠١٩ ، ص ٢٤٣ .

المطلب الثاني / المكونات المؤسسية للقطاع المصرفي :

إن المكونات المؤسسية للقطاع المصرفي تتكون من جانبين، الأول: يضم القطاع المالي الرسمي قنوات مباشرة لتدفق رؤوس الأموال مثل المعونات الثنائية، وعدداً من مؤسسات الوساطة كالبنك الدولي وبنوك التنمية الأخرى المتعددة الأطراف، اما الجانب الثاني فيشمل المصارف أو البنوك ، ومؤسسات الائتمان المتخصصة وأسواق رؤوس الاموال والنقود، ويمكن التطرق إليها كما يأتي[1]:

١ – المصارف:

للمصارف والمؤسسات المالية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني كونها الأساس في قيام الأسواق المالية بعملها، وبدونها فأن تلك الأسواق لا تستطيع تحويل الأموال من الأفراد الذين لديهم فائض إلى الآخرين الذين لديهم نقص بالأموال ويمتلكون فرص استثمارية. وعادة ما توفر المصارف التجارية الموارد المالية ورؤوس الاموال العاملة قصيرة الأجل مقابل الودائع القصيرة الأجل، وبما ان الدول النامية سعت الى إعطاء دور للحكومة في تشجيع تنمية الأنظمة المالية، أنشأت مؤسسات مالية جديدة مملوكة للدولة أو أصدرت توجيهات للمصارف التجارية لإتاحة الائتمان الطويل الأجل لمؤسسات القطاع العام وقطاعات الاقتصاد ذات الأولوية، مما أدى الى ازدياد حجم الديون المدعومة، وبالتالي أسفرت تلك المصارف عن نتائج غير مرضية وانطوى عملها على قدر كبير من المخاطر. ان إعسار المصارف يؤدي إلى انعكاسات سلبية بالنسبة للاقتصاد الكلي وفي نظام المدفوعات مما يؤدي الى الاستغناء عن الوسطاء الماليين وبالنتيجة هبوط مستويات تعبئة الموارد المالية وتوفرها لأغراض الاستثمار، ولتجنب حالات إخفاق المصارف، نفذت العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية برامج إصلاحية لتنشيط الجهاز المصرفي، من حيث تقليل مستوى التدخل الحكومي وإعطاء فرصة للقطاع الخاص وتهيئة التشريعات وظروف البنية الاقتصادية المناسبة من اجل زيادة فعالية الجهاز المصرفي.

---

[1]) د. غالب عوض الرفاعي واخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢، ص ٤٥–٤٦.

٢- المؤسسات المالية غير المصرفية:

وهي المؤسسات المالية التي تساهم في توفير رؤوس الاموال ومتطلبات الاستثمار والتنمية دون ممارسة عمليات الصيرفة الشاملة وتشمل [١]:

أ- **مؤسسات التمويل الإنمائي:** تعد هذه المؤسسات من أكثر أنواع مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية شيوعاً في الدول النامية، وغالباً ما يكون مصدر مواردها حكومياً او من المساعدات الأجنبية، وهدفها الأساسي معالجة شحه رأس المال المخاطر اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والذي لم توفره لها المصارف التجارية، واتسع في العقود الأخيرة نطاق مهامها لتشمل تشجيع أنشطة القطاعات ذات الأولوية. إلا ان تلك المؤسسات واجهت بعض المشاكل لتمويلها مشاريع ذات عائد مالي منخفض من جانب ولكنها ذات عائد اقتصادي مرتفع من الجانب الآخر، كما إنها عاجزة عن دفع أسعار الفائدة السارية في السوق، مما يجعلها بحاجة الى الاصلاح وإعادة الهيكلة.

ب- مؤسسات الادخار التعاقدي: وتشمل كل :

- شركات التأمين على الحياة.
- صناديق التقاعد .
- أنظمة الضمان الاجتماعي.

وهذه المؤسسات تمتلك احتياطيات، (أي إنها تدفع التزاماتها من احتياطيات قائمة وليس من الإيرادات الجارية)، وتعد مصادر توفير موارد مالية طويلة الأجل للاستثمار في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات في بعض الدول، وهي تتيح فرصة تنويع المخاطر للمستثمرين بغية تحقيق منافع استثمارية في حوافظ أوراقهم المالية. وبالرغم من ان البعض الآخر من الدول يلزم تلك المؤسسات باستثمار مواردها في بعض البرامج الحكومية (كالقطاعات الاجتماعية منخفضة العائد). إلا ان منهج الاصلاح المالي وتنمية

[١]) اندريه هوفاجيميان ، دور المؤسسات المالية في تسهيل الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال ، احد بحوث ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية ، تحرير : سعيد النجار ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩٤، ص ٦١.

أسواق رأس المال سيسعى لإزالة القيود على الاستثمار والذي من شأنه يشجع زيادة استثمار هذه المؤسسات في أسهم ملكية الشركات[1].

ج- **شركات التأجير** : إن هذه الشركات تساعد على تنمية الاستثمار وتكوين رؤوس الاموال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية، وذلك عن طريق إتاحة مصدر بديل للموارد المالية لأغراض تمويل المعدات اللازمة لتلك المؤسسات، واذا أخذت تلك الشركات مبدأ المنافسة للحصول على الموارد والعملاء وتجنب الحصول على الائتمان المدعوم، فأنها تصبح أكثر كفاءة في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها مقارنة بمؤسسات التمويل الإنمائي، ولذلك ظهر سوق لأنشطة التأجير نتيجة دخول شركات التأجير للأسواق المالية في الدول النامية. وفي الدول الأكثر نموا فأن انخفاض كفاءة المصارف في توفير التمويل اللازم لبعض مؤسسات القطاعات الإنتاجية وارتفاع هامش ربح الوساطة المالية يتيح فرصا جيدة لشركات التأجير لاسيما في حالة حصولها على موارد مالية من خارج القطاع المصرفي، اما في الدول ذات الأسواق المالية المتطورة فتكون العوامل الضريبية حاسمة لنجاح أنشطة التأجير.

إن حاجة شركات التأجير للموارد المالية طويلة الأجل يعد حافزاً لتنشيط أسواق الأوراق المالية ، لقد ساهمت مؤسسة التمويل الدولية بدور هام في بناء الأطر المؤسسية لشركات التأجير الجديدة في بعض الدول العربية مثل تونس وعمان والأردن وتساعد هذه المؤسسة والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف في تنمية صناعة التأجير عن طريق توفير تسهيلات ائتمانية محددة لتمويل تأجير معدات الإنتاج الى مؤسسات القطاع الخاص وتشجيع التأجير الجماعي للمعدات الثقيلة ومساندة التوسع في إنشاء شركات تأجير مستندة الى نظام السوق.

د- **شركات رأس المال المخاطر (المساهم)**: يعبر رأس المال المخاطر عن موارد مالية معرضة لدرجة مرتفعة من المخاطر، وتهدف الى إنشاء مؤسسات أعمال مخططة من قبل المنظمين وأصحاب المشاريع، وتتخذ شكل توفير موارد لتمويل البدء في مشروع او شركة من خلال اكتتابات في أسهم

[1]) مايح شبيب هدهود ، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وافاق الإصلاح (دراسة في اقطار عربية مختارة) ، دراسة منشورة ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، بدون تاريخ ، ص ٤٦ .

ملكيتها أو تقديم قروض لها، مع ربط عائد الاكتتاب بأرباح الشركات والمشاريع المزمع إقامتها، وبالرغم من المخاطرة نتيجة توقع وقوع خسائر في بعض المشاريع تفوق تلك التي تتعرض لها الموارد التمويلية التقليدية، إلا ان أصحاب رؤوس الاموال المخاطرة يستثمرون أموالهم منطلقين من فكرة أن ارتفاع العائد من بعض المشاريع عن المستويات الاعتيادية سيعوض عن تلك الخسائر. ويعد رأس المال المخاطر بديلا عن مؤسسات التمويل الإنمائي خصوصاً في المشاريع ذات المخاطر المرتفعة، ولتصفية استثمار شركات رأس المال المخاطر في الأوراق المالية يتطلب وجود أسواق مالية نشطة، ولذلك فأن هذا النوع من الموارد المالية محدوداً في الدول النامية نتيجة لصغر حجم أسواق الأوراق المالية ووجود حوافز ضريبية ومالية تجعل التمويل بالدين أفضل من التمويل عن طريق أسهم الملكية [1].

هـ- صناديق الاستثمار: تلعب صناديق الاستثمار دورا هاما في أسواق المال في العالم كوسيلة فعالة لتجميع المدخرات وإتاحة فرص الاستثمار لصغار المستثمرين تحت أشراف أجهزة متخصصة ،وتعد صناديق الاستثمار هي الرافد الحديث لسوق راس المال وهي التي يمكن من خلالها خروج قطاع البنوك من العمل المصرفي التقليدي إلى دور أوسع وأكثر شمولا يواكب التغيرات الدولية في الأداء المصرفي. إذن الصناديق الاستثمارية تمثل: "كينونات تمنح (أسهمها/وحداتها)للمستثمرين وتعمل على قاعدة التجميع لراس المال الذي يستثمر وفقا لأهداف الصندوق بغية توليد الدخل أو المكاسب الرأسمالية". اماعوامل تطور ونمو الصناديق هو ارتفاع العوائد من المساهمات الرأسمالية عندما تكون حسابات الودائع اقل جذبا بسبب انخفاض أسعار الفائدة.

[1]) انظر : تقريرا لتنمية البشرية في العالم ، ١٩٨٩، ص ص١٠٥-١٠٨ .

٣- أسواق الأوراق المالية:

تمثل أسواق الأوراق المالية حجر الأساس بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي ويشمل من حيث الأساس كل من أسواق النقود وأسواق رؤوس الأموال.

أ- أسواق النقود: تعد من الأسواق المالية التي يتم بها التداول بأدوات الدين قصيرة الأجل "مدة الاستحقاق اقل من سنه" ، والذي غالبا ما تكون أوراق مالية حكومية، إن تنمية أسواق الأوراق المالية عادة ما تبدأ بتداول أدوات أسواق النقود الأخرى (أذونات الخزينة، والودائع بين المصارف، والحوالات المصرفية المقبولة وشهادات الإيداع ، والأوراق التجارية التي تصدرها الشركات غير المالية)، وتوفر أسواق النقود أسلوب لتمويل العجز الحكومي دون حدوث تضخم، كذلك يعد مصدر من مصادر الموارد المالية للبنوك التجارية والمؤسسات الأخرى بما في ذلك شركات التأجير ومؤسسات التمويل الإنمائي، ان أسواق النقود من شأنها زيادة درجة المنافسة في الأسواق المقرضة للشركات وتقلل من هيمنة البنوك التجارية الكبرى عن طريق تمكين الشركات الكبرى من إصدار أوراق مالية قصيرة الأجل على شكل أوراق تجارية، كذلك تقوم بنوك الاستثمار في إصدار أدوات أسواق النقود وتتداولها عن طريق الوكلاء والمرخص لهم في الدول النامية التي يندر فيها وجود مثل تلك المؤسسات[١].

ب-أسواق رؤوس الأموال: وتمثل الأسواق المالية التي يتم بها التداول بأدوات الدين (السندات) طويلة الأجل "مدة الاستحقاق أكثر من سنه"، أي إنها بشكل عام تشمل أدوات (الأسهم ، والرهن العقاري، وسندات الشركات المساهمة، والسندات الحكومية طويلة الأجل) ويلعب الوسطاء الماليون(شركات تأمين ، صناديق تقاعد) دورا هاما في هذه الأسواق ، وتوفر أسواق رؤوس الأموال الموارد المالية عن طريق طرح أسهم ملكية الشركات وعن طريق القروض طويلة الأجل من خلال إصدار السندات للقطاع الحكومي وقطاع الشركات على حد سواء، ان هذه الأسواق تؤدي الى تفعيل تعبئة وتخصيص الموارد المالية القابلة للاستثمار عن طريق مجموعة من الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين من جانب وتؤدي الى تخفيض تكلفة الوساطة المالية وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي من الجانب الآخر. وتجدر الإشارة إلى إن أسواق رؤوس الأموال تتميز بالنشاط في الدول الأكثر نموا مثل (الهند

[١]) مايح شبيب هدهود ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

، كوريا المكسيك،....)، ولكن لم تكن تلك الأسواق راسخة وبصورة رسمية إلا في تسع دول عربية، منها الدول المدروسة(السعودية، مصر ، المغرب).

ج- بنوك الاستثمار: تعد هذه البنوك من مؤسسات الوساطة المالية التي تحدد أماكن وجود الموارد المالية وتجميعها لتقرضها لعملائها بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة، ومن مهام بنوك الاستثمار المساهمة في إصدار الأوراق المالية وطرحها للجمهور للاكتتاب. ويعمل بنك الاستثمار كوسيط بين جمهور المستثمرين الذين يحملون أوراق مالية معينة والجهة التي قامت بإصدارها. كما يقوم البنك أحيانا لشراء إصدار الأوراق المالية بأكملها من جهة الإصدار ليقوم بعد ذلك ببيعها للجمهور[1].

المطلب الثالث / الضعف الهيكلي في القطاع المصرفي :

يتصف الجهاز المصرفي ونظامه بالنمطية واستخدام الوسائل التقليدية في أداء العمل المصرفي ، إضافة الى السياسات غير الملائمة التي تنعكس سلبيا على اداءه متمثلة بالتدخل الحكومي وعدم إعطاء فرصة للقطاع الخاص لأخذ الفرصة كاملة لتحقيق التطور الملموس ،وسوف نتطرق لأهم السمات العامة لأوجه ضعف الجهاز المصرفي كما يأتي[2] :

١- **التحكم الإداري بحركة أسعار الفائدة وحجم الائتمان:** تتسم إدارة السياسة النقدية بصورة عامة باستخدام سياسات الكبح المالي تشمل التحكم في أسعار الفائدة لجانبي الودائع والإقراض، مما أدى الى انعدام الربط اللازم بين هذه الأسعار ومخاطر وآجال وسيولة الأدوات المالية. ونتيجة لفرض قيود على الحسابات الجارية والرأسمالية فأن مستويات أسعار الفائدة لم تتغير بما فيه الكفاية لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية وأسعار الفائدة في الخارج. كذلك اعتمدت السلطات النقدية وسائل التحكم المباشر في التوسع الائتماني بفرض سقوف ائتمانية للمصارف، ناهيك عن استخدام الائتمان الموجه والمدعوم.

---

[1]) مايح شبيب هدهود ، المصدر السابق ، ص ص٤٧-٤٨ .

[2]) مصطفى قارة ، اصلاح القطاع المالي والمصرفي – تجارب بعض البلدان العربي ، احد بحوث ندوة القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، تحرير : محمد الفنيش ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠، ص ١٤٣ .

٢- **الهيمنة المصرفية:** نتيجة للتركز في نصيب المصارف، نلاحظ هيمنة بعض البنوك والتي قد تصل الى ٩٠% من السوق المصرفي، وهذه النسبة من التركيز في العمل المصرفي تحد من المنافسة لا سيما في حالة عدم تحرير حساب رأس المال.

٣- **الائتمان الموجه والمدعوم:** يؤدي توجيه الائتمان المدعوم والمخصص الى قطاعات معينة مثل الزراعة والصناعة والسياحة. الخ، الى تشجيع أنشطة معينة، وهذا التخصص الائتماني يؤدي الى تجزئة النشاط المصرفي وتخفيض درجة المنافسة وتقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها وتخفيف المخاطر المترتبة عليها.

٤- **القروض المتعثرة:** ان هذه القروض تتعلق بصورة رئيسية بمؤسسات الائتمان المتخصصة وبنوك التنمية، وتمثل بشكل عام القروض المقدمة الى المؤسسات العامة مما شكل خصوما طارئة على الحكومة. ان تراكم تلك القروض يؤدي الى الحد من قدرة المصارف على أداء مهام الوساطة من خلال انخفاض السيولة المتوفرة لديها وزيادة كلفة عملياتها.

٥- **هيكل ملكية المصارف:** ان من أهم سمات هيكل ملكية المصارف في الدول النامية هي المساهمة الكبيرة للقطاع العام وان كان بدرجات متفاوتة، إضافة الى سيطرة هذا القطاع على إدارة وعمليات المصارف.

٦- **انخفاض كفاءة تسوية المدفوعات:** يعد نظام المقاصة المعمول به في الدول النامية بشكل عام نظام يستند على النقل الفعلي لأدوات الدين والائتمان وعلى الأسلوب اليدوي التقليدي في فحص هذه الأدوات والتأكد منها، وقد تتم عمليات المقاصة بصورة مقبولة داخل المصرف، إلا ان المقاصة بين المصارف المختلفة وفي مناطق جغرافية متباعدة تعاني من مشاكل كثيرة[١].

[١]) مصطفى قارة ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

المبحث الثالث

علاقة الانفاق الحكومي بأداء القطاع المصرفي

تحتل النفقات العامة دورا مهما في الدراسات المالية بصفتها أداة مهمة من الادوات المالية الرئيسية للدولة التي تستخدمها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دورا حيويا في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يعكس بصورة كبيرة فاعلية الأنفاق الحكومي ومدى تأثيره في النشاط الاقتصادي .

ويعد عرض النقد الأداة الرئيسة التي تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة بالقطاع المصرفي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيرها على الانفاق الحكومي، ولهذا الآثار التي يتركها عرض النقد على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية ، فضلا عن ذلك محاولة التعرف على طبيعة وفاعلية الدور الذي يلعبه عرض النقد وأداء القطاع المصرفي في التأثير على تلك المتغيرات في الاقتصاد ككل ، إذ أن أثر عرض النقود على الانفاق الحكومي يعد من الثوابت الاقتصادية وأن كان هذا التأثير من الناحية التاريخية محل جدل كبير بين المدارس الاقتصادية[1].

مما اثار جدلاً واسعا بين اصحاب الفكر النقدي في التنظير وتفسير التأثير في إداء القطاع المصرفي، وبشان مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها عندما يكون عرض النقود متغيرا مستقلا (خارجيا) او متغيرا تابعا (داخليا) في استهداف المجاميع النقدية .

يجب التعرف على المكونات الرئيسة للأنفاق الحكومي ومدى تأثره على أداء المصارف و نستطيع معرفة توجهات السياسة الانفاقية والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، إذ يتكون الانفاق الحكومي من قسمين رئيسين هما : الأنفاق الاستثماري والانفاق الجاري ، إذ يتمتع للأنفاق الاستثماري بأهمية كبيرة كونه واحداً من المكونات الرئيسة من مكونات الطلب الكلي، ويمكن القول بصورة عامة إن الانفاق الاستثماري العام ما هو الا ذلك النوع من الانفاق على السلع الرأسمالية، والتي

[1]) د. علي جابر عبد الحسين ، أثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود(العراق انموذجاً) ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة المثنى، ٢٠٢٢، ص٢٧.

تتمثل بالمكائن والآلات ، كما يتضمن الانفاق على المباني الجديدة و الاضافات إلى المباني القديمة وايضا يتضمن التغير في المخزون السلعي[١].

أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري العام فأنه يتكون من قسمين رئيسين ،إذ يتضمن الأول الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد وما تستلزمه هذه الخدمات من رواتب وأجور، فضلاً عن المشتريات الحكومية وكذلك يشمل هذا القسم النفقات العسكرية ، أما القسم الآخر فأنه يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات كالإعانات والمساعدات[٢] .

وبذلك نجد أن الإنفاق الحكومي هو عامل هام ومؤثر في ربحية البنوك، مبينة أن أنه يلعب دورا مثبطاً لربحية القطاع، وحتى عند استخدام الإنفاق الرأسمالي بدلا من إجمالي الإنفاق العام .

وأن تأثير التدخل الحكومي في أداء الصناعة المصرفية ، والعلاقة بين التدخل الحكومي في الاقتصاد وربحية البنوك يقوم على تحليل محددات أدائها. كما أن التركيز على بعض الجوانب الرئيسية التي تؤثر في الأداء المصرفي من خلال دراسة الخصائص المحددة للبنوك وعوامل الاقتصاد الكلي والتدخل الحكومي.

لهذا سنوضح أمرين هامين ، أولهما متعلق بأثر الانفاق الحكومي والآخر بأثر الأزمة المالية العالمية في ربحية المصارف. حيث تشير الدراسات إلى أن القطاع يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي .

وبينت الدراسات إن الأثر السلبي على ربحية البنوك لا يزال ظاهرا في النتائج. وفي الواقع، فإن معظم الشركات تمول مشاريعها من خلال قروض من المصارف ، وبالتالي يميل ضخ المزيد من الإنفاق الحكومي إلى خفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي من جانب «الخاص» في الاقتصاد، حيث إن الإنفاق الحكومي بهذا الشكل يضر بفرص الاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى

---

[١]) محمود حسين الوادي و احمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩، ١١٢٠.

[٢]) مقداد غضبان لطيف ، قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد ٢٤، العدد١٠٢، ٢٠١٨، ص٢٨٨.

تباطؤ النمو نتيجة لمحدودية مشاركة الشركات الخاصة في الاستثمار الرأسمالي المدفوع أصلا من الحكومة فإن الارتفاع المتزايد للإنفاق الحكومي يضعف من البحث عن التمويل من المصارف ، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ تدفق الأموال التي يتم الحصول عليها من هذه البنوك من قبل القطاع الخاص، وهذا بدوره يؤثر على ربحية البنوك. وهذا الواقع يوضح دور الإنفاق الحكومي في خلق آثار مزاحمة crowding-out effects تؤثر سلبا على استهلاك القطاع الخاص واستثماره. وبناء على ذلك، فإن هناك دلالة واضحة على فشل التدخل الحكومي في النظام المصرفي ، وهذا يدعم طبيعة «الثورة الكينزية»[1].

[1]) د. نايف الشمري ، الانفاق الحكومي يثبط ربحية المصارف ، مصدر سابق .

الفصل الثاني

تحليل تطور الأنفاق الحكومي والقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠_٢٠٢٢

المبحث الأول

تطور متغيرات البحث خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

اولا : تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢):

ونعني بالإنفاق الحكومي هو مجموع النفقات التي تنفقها الحكومة لغرض إشباع الحاجات العامة والجدول (١) يوضح تطور الانفاق الحكومي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢.

الجدول (١) تطور الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الحكومي (١)	معدل التغير السنوي%(٢)
٢٠١٠	٥٩,٤٠٣,٣٧٥	-
٢٠١١	٦٥,٦٥٨,٠٠٠	١٠.٥٣
٢٠١٢	٨٤,٦٥٩,٠٠٠	٢٨.٩٤
٢٠١٣	٧٨,٧٥٧,٦٦٦	-6.97
٢٠١٤	١٠٥,١٣٩,٥٧٦	٣٣.٥٠
٢٠١٥	١١٩,١٢٨,٠٠٠	١٣.٣٠
٢٠١٦	١١٣,٤٧٣,٦٠٠	-٤.٧٥
٢٠١٧	٧٠,٣٩٧,٥١٥	-٣٧.٩٦
٢٠١٨	٦٧,٠٦٧,٤٣٧	-٤.٧٣
٢٠١٩	٧٥,٤٩٠,١١٥	١٢.٥٦
٢٠٢٠	٨٠,٨٧٣,١٠٠	٧.١٣
٢٠٢١	١١١,٧٢٣,٦٠٠	٣٨.١٥
٢٠٢٢	100,495,675	-10.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- **العمود (١) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(٢٠١٠-٢٠٢٢).**
- **العمود (٢) تم احتساب معدل التغير(النمو) السنوي وفق المعادلة الآتية:** $(y = \frac{yt-yo}{yo} \times ١٠٠)$

يتضح من بيانات الجدول () ان حجم الانفاق الحكومي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) بلغ (٥٩,٤٠٣,٣٧٥ و ٦٥,٦٥٨,٠٠٠ و٨٤,٦٥٩,٠٠٠ و٧٨,٧٥٧,٦٦٦) مليون دينار وبمعدل نمو (١٠.٥٣ و ٢٨.٩٤ و6.97-) على التوالي اذ اخذ بالتذبذب بين بين الارتفاع والانخفاض بسبب خروج العراق من حرب عام ٢٠٠٣ واختلال حجم الانفاق ، اما الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) بلغ حجم الانفاق الحكومي (١٠٥,١٣٩,٥٧٦ و١١٩,١٢٨,٠٠٠ و١١٣,٤٧٣,٦٠٠ و٧٠,٣٩٧,٥١٥ و٦٧,٠٦٧,٤٣٧) مليون دينار وبمعدل نمو (٣٣.٥٠ و١٣.٣٠ و٤.٧٥- و٣٧.٩٦- و٤.٧٣-) على التوالي حيث لوحظ ارتفاع حجم الانفاق في هذه الفترة عن التي سبقتها وذلك بسبب الحرب على داعش عام ٢٠١٤ وما تطلب من نفقات لتغطية العمليات العسكرية ، اما الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) بلغ الانفاق الحكومي (٧٥,٤٩٠,١١٥ و٨٠,٨٧٣,١٠٠ و١١١,٧٢٣,٦٠٠ و100,495,675) مليون دينار وبمعدل نمو (١٢.٥٦ و٧.١٣ و٣٨.١٥ و10.05-) على التوالي حيث لوحظ بان الانفاق اخذ بين الانخفاض والارتفاع. والشكل () يوضح تطور الانفاق الحكومي خلال مدة البحث.

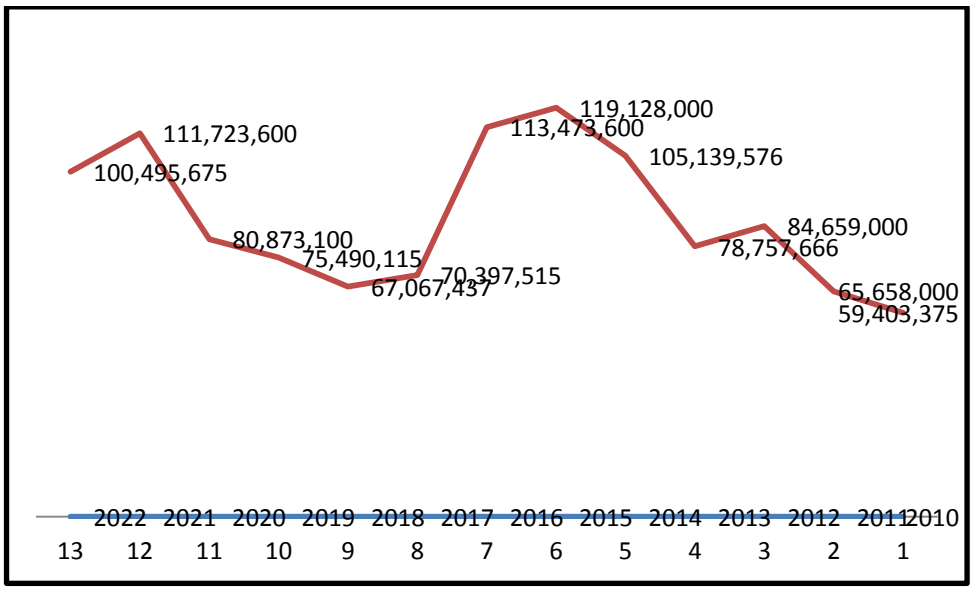

شكل (١) تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

ثانيا : تطور الاداء المصرفي (السيولة والربحية) لمصرف بغداد العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢):

نبذة عن مصرف بغداد

هو أحد المصارف التجارية العاملة في القطاع الخاص والمدرجة في هيئة الأوراق المالية العراقية، أنشئ مصرف بغداد كشركة مساهمة خاصة وبرأس مال أسمي قدره (١٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (٤٥١٢) بتأريخ (١٩٩٢/١٢/١٨)، والصادرة من دائرة التسجيل العقاري بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (٢) للسنة (١٩٩٢)، وهو أول مصرف أهلي افتتح في العراق، وباشر عملياته المصرفية بتاريخ (١٩٩٢/٩/١٢)، وفي (١٩٩٧/٩/٢٥) أجرى تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسة الصيرفة الشاملة، وبلغ عدد الفروع (٤١) فرعاً موزعاً في بغداد والمحافظات اما عدد العاملين فهو (١٠٧٩) شخصاً منهم (٢٦٥) في الإدارة العامة و(٨١٤) موزعاً في الفروع[١].

يوضح جدول (٢) نسب السيولة والربحية لتقييم اداء مصرف بغداد خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢).

الجدول (٢) تطور مؤشرات السيولة والربحية في مصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

السنوات	نسبة السيولة %	نسبة الربحية%
٢٠١٠	63	4.05
٢٠١١	51	2.26
٢٠١٢	72	1.69
٢٠١٣	71	2.85
٢٠١٤	65	1.83
٢٠١٥	78	1.82
٢٠١٦	87	1.52

[١] مصرف بغداد الاهلي، التقرير السنوي ٢٠٢١.

٢٠١٧	67	0.44
٢٠١٨	91	1.69
٢٠١٩	69	0.56
٢٠٢٠	106	0.37
٢٠٢١	101	0.64
٢٠٢٢	111	2.14

المصدر : تقارير المصرف السنوية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٢)

يتبين من الجدول () ان مؤشر السيولة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) بلغ (٦٣% ، ٥١% ، ٧٢% ، ٧١%) على التوالي لوحظ ان اخذ بالارتفاع مقابل ذلك نلاحظ ان مؤشر الربحية اخذ بالانخفاض خلال الفترة المذكورة اذ بلغ (٤.٠٥% ، ٢.٢٦% ، ١.٦٩% ، ٢.٨٥) على التوالي ويعود ذلك بسبب خروج العراق من الحرب بعد عام ٢٠٠٣. اما الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) بلغت نسبة السيولة (٦٥% ، ٧٨% ، ٨٧% ، ٦٧% ، ٩١%) اخذ بالارتفاع على التوالي في حين نجد ان مؤشر الربحية اخذ بالتذبذب اذ بلغ (١.٨٣% ، ١.٨٢ ، ١.٥٢ ، ٠.٤٤ ، ١.٦٩) على التوالي ويعود ذلك لان خلال الفترة شهدت اعمال عسكرية الحرب على داعش الارهابي وما رافقها من اثار سلبية ، اما الفترة(٢٠١٩-٢٠٢٢) نلاحظ ان نسبة السيولة اخت بالارتفاع حتى بلغت عام ٢٠٢٢ نحو (١١١%) في مقابل ذلك نجد ان مؤشر الربحية اخذ بالانخفاض حتى ارتفع عام اذ بلغت النسبة نحو (٢.١٤%). والشكل () يوضح تطور مؤشري السيولة والربحية.

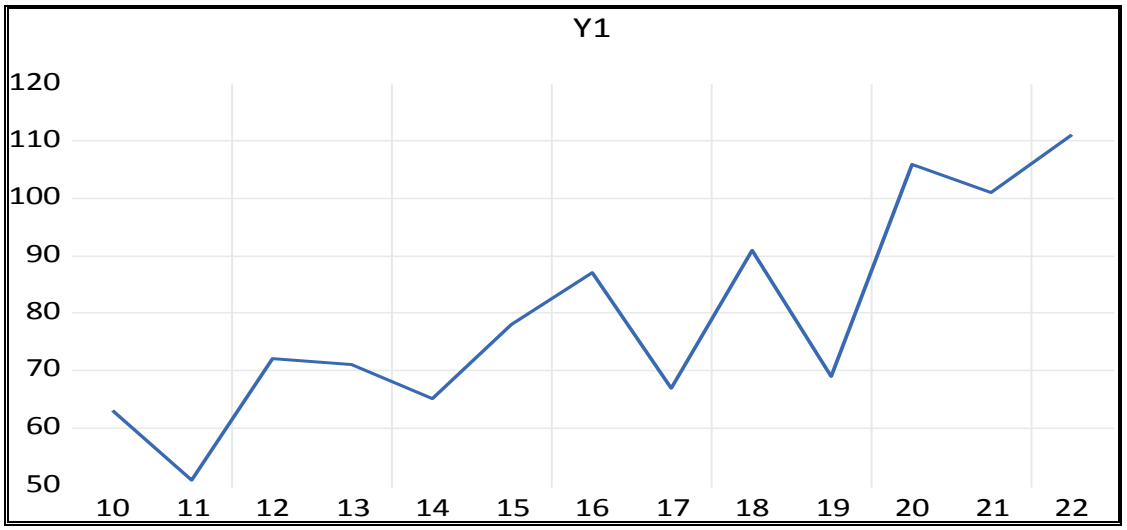

شكل (٢) تطور نسبة السيولة (Y1) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

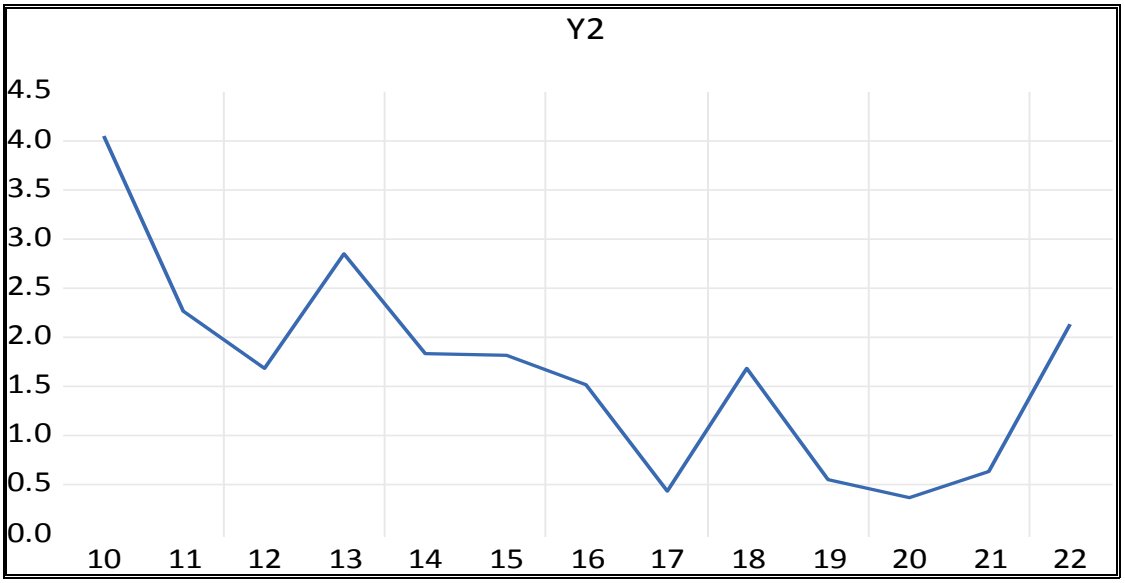

شكل (٣) تطور نسبة الربحية (Y2) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣).

البحث الثاني
تحليل وقياس اثر الانفاق الحكومي في اداء القطاع المصرفي توطئة:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد ويهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية Economic Variables ويهدف بذلك الى تفسير أو توضيح الظاهرة الاقتصادية. ويعتمد كذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في توقع Expectation الظاهرة الاقتصادية. أي أن الاقتصاد القياسي هو " قياس وتحليل العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية مستخدما الأساليب الرياضية والإحصائية لاختبار تلك النظرية من جهة أو لوضع السياسات أو لاتخاذ القرارات المستقبلية من جهة أخرى " .وكلمة Econometrics يمكن النظر إليها بالشكل التالي:-

Econo metrics

Measurements and analysis

Of Economic Variables

الفصل الثالث

الجانب القياسي

تحتوي النظرية الاقتصادية كغيرها من النظريات على ثلاثة مجموعات من العناصر :-

الأولى – حقائق علمية أو فروض تلعب دور الكميات متغيرة القيمة (المجاهيل) و يفترض أنها معطاة من خارج النطاق التحليلي .

الثانية – متغيرات تحدد كميتها النظريات .

الثالثة – افتراضات سلوكية تعّرف مجموعة العمليات التي توصلنا لتقدير قيمة المتغيرات .

كما أن تحقق الافتراضات السلوكية مرهون بتوفر الحقائق العلمية ، هنا تكون مهمة التحليل الاقتصادي هي الكشف و المقارنة بين الافتراضات و النتائج التي تعطيها النظريات و الحقائق الملحوظة .

من المعلوم أن التحليل الاقتصادي ينطوي على ثلاث أنواع رئيسية هي التحليل الوصفي و التحليل البياني واللذان يندرجان ضمن موضوع الاقتصاد النظري و التحليل الرياضي أو القياسي والذي يندرج ضمن موضوع الاقتصاد الرياضي . فإذا كان الهدف من المقارنة (بين الافتراضات و النتائج) هو الوصول الى التقريب الدقيق بينهما فلابد من استخدام أسلوب التحليل القياسي لأنه يوفر إمكانية التدقيق والبحث الكمي للمتغيرات الاقتصادية .

كما نعلم أن للتحليل القياسي ثلاث وظائف متداخلة هي:-

١- أنه يوفر للنظرية الاقتصادية الاختبارات الأزمة للحكم على الظواهر الاقتصادية التي تقرر سلوكها النظرية الاقتصادية ذاتها .

٢- إمداد الباحث بتقديرات رقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية وهذه التقديرات مهمة وأساسية عند اتخاذ القرارات.

٣- التنبؤ بالأحداث الاقتصادية أو تحديد السلوك المستقبلي للعلاقات التي تنسج المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

و بالرغم من أن التحليل القياسي يتجه نحو تبسيط الظاهرة الاقتصادية إلا انه يقدم نتائج أقرب الى الدقة لمعرفة العلاقات السلوكية لعناصر الظاهرة الاقتصادية (الحقيقية منها والافتراضية) .ومعلوم أيضا أن التعبير الكمي القياسي عن الظواهر والمشاهدات الاقتصادية هو أكثر إقناعا وأقوى إثباتا من الأساليب الأخرى ، لأن الأرقام مستقلة عن آراء الباحث وتفضيله أو معتقداته ولا تتأثر بها ، من جهة أخرى هناك خطر كبير وتظليل أكبر

عندما يسئ الباحث استعمال هذه الأرقام في التحليل والبحث وهذا الخطر يتضح بشكل جلي عند قيام شخص ما بالبحث القياسي لا يفهم طبيعة الطرق والأساليب الإحصائية أو أن معرفته بها خاطئة ومظللة .

ومع عدم الاستهانة بالأسلوب القياسي لتحليل الظواهر الاقتصادية ، يجب عدم النظر إلى النتائج التي يقدمها هذا الأسلوب على أنها الأدق و الأكثر نفعا لأن نتائج البحث القياسي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بصفتها الكمية (الرقمية) فقط دون وضع الاعتبار للآثار الاجتماعية والمؤسسية لهذه المتغيرات . من هنا نقول أن مهمة الاقتصادي هي عدم اعتبار القيمة التي تقاس بالعملة هي القيمة الوحيدة الجديرة بالاعتبار .

ومن المفيد التذكير بأنه يصعب وضع خطوط فاصلة بين الاقتصاد النظري والاقتصاد الرياضي وبين أساليب التحليل الإحصائي عند التطرق إلى الاقتصاد القياسي لأن الأخير هو تفاعل هذه المواضيع الثلاث . وهذا يدفعنا للتأكيد على أن دراسة إحصائية لا تعتمد النظرية الاقتصادية مرجعا أو مرشدا لها لا يمكن اعتبارها دراسة قياسية ،لأن النظرية الاقتصادية هي مرشد الباحث في التعرف على العلاقات التي تستوجب الدراسة القياسية . وأيضا لا يمكن اعتبار كل علاقة دالية رياضية بين متغيرات اقتصادية بحثا في الاقتصاد القياسي خاصة عندما تكون هذه العلاقات مجرد تصوير افتراضي يوضع لكي يتفق مع النتائج التي تترتب على النظريات الاقتصادية كتصوير العلاقة بين تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج في علاقة دالية من الدرجة الثالثة ليتم استنتاج العلاقات النظرية بين متوسط التكاليف والتكلفة الحدية ، **فالأجدر أن يكون موضوع البحث القياسي قائما على بيانات واقعية عن واقع اقتصادي ولظاهرة اقتصادية قائمة بالفعل** .

النموذج القياسي يتكون مما يلي:

١) مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي. هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف الغرض المطلوب للنموذج

٢) يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.

٣) تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتبوء أو تحليل سياسة اقتصادية معينه.

تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى :-

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها (١) طريقة المربعات. في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحه. نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي هي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع والمستقل حيث ١ تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n . بالإضافة إلى المعادلة الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي. تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي، معلمة القاطع، معلمة الميل، ٢ معلمة التباين المراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق الإحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

الخصائص الإحصائية التي تتميز فيها مقدرات المربعات الصغرى العادية.

تتميز المقدرات α β بثلاث خواص أساسية:

- الخطية: تعتبر داله خطية للعنصر العشوائي التابع Y . أهمية هذه الخاصة أنها تعطينا درجه من البساطة في أجراء الحسابات حيث انه لحساب α β نستعمل المتغير التابع في صوره خطيه فقط هذه لتبسيط الحسابات.
- عدم التحيز: مقدرات (OLS) مقدرة غير متحيزة للمعلمة α . عدم التحيز يتطلب بأن القيمة المتوقعة لـ و التي هي قيمة المعلومة الحقيقية بمعنى آخر متوسط = α . إذا جمعت عينات كثيرة وفي كل عينه نحسب يتم أخذ المتوسط. ذلك المتوسط نظريا يجب أن يتساوى مع المعلمة الحقيقية . مقدرات (OLS) مقدرة غير متحيزة للمعلمة β حيث أن أي أن توقع يجب أن يساوي المعلمة الحقيقية بمعنى آخر متوسط قيم أو في المتوسط تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة β.

هذه الأوضاع كلها نظريه بحتة في الواقع لا يكون عندنا عدد من العينات، بكون في الواقع عينه واحدة فقط وتعطينا قيمه واحدة ، قيمه واحدة يعتمد عليها في التحليل، من الناحية النظرية نقول أن هذه المقدرات يتوقع أنها تساوي القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى القيمة الحقيقة لا نعرفها وبالتالي هذه الخصائص خصائص نظريه بحتة.

١. **الاختبارات المستخدمة**

تقدير اختبار t : هو قيمة احصائية (t-Statistic) المقدرة للمعلمات والتي نستخدمها في اختبار معنوية كل معلمة، وقيمة (t) المقدرة هي عبارة عن حاصل قسمة قيمة المعلمة (Coefficient) على الخطأ المعياري لها (Std. Error).

قيم الاحتمالية (Prob.) : تمثل القيم الاحتمالية الاحصائية لإحصائيات الاختبارين (t , f) وهذه القيمة تغنينا عن الرجوع الى القيم الجدولية الاحصائية للاختبارين المذكورين انفاً ، من خلالها نستطيع الحكم على معنويات المعلمات عند مستويات المعنوية الاعتيادية (١% و ٥% و ١٠%) فاذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من ٥% نستنتج ان المعلمة معنوية عند ٥% وهكذا بالنسبة للمستويات الاخرى.

تقدير اختبار (F) : يقيس المعنوية الاجمالية للنموذج

معامل التحديد (R-squared) : يقيس نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع واحصائيا هو نسبة مجموع مربعات البواقي المفسرة (ESS) الى اجمالي مجموع المربعات في النموذج (TSS) . ويدل على المقدرة التفسيرية للنموذج وقيمته تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح اذ كلما كانت قيمته اكبر وقريبة من الواحد الصحيح كلما دل على مقدرة تفسيرية اكبر للنموذج.

Durbin – Watson Test : يقيس مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر ، وبعد مقارنة القيمة المحتسبة لهذا الاختبار مع الحدود العليا والدنيا الجدولية نستطيع تحديد وجود مشكلة ارتباط الذاتي ام لا.

٢. **متغيرات النموذج :**

- المتغيرات المستقل Independent variable

  X : الاداء المصرفي

- المتغيرات التابع Dependent variables

  Y : معدلات التضخم

وان **Durbin – Watson Test** يمكن تلخيص نتيجته بالجدول الاتي:

قيمة D.W	النتيجة
4-dl<D*<4	رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي سالب
4-du<D*<4-dl	نتيجة غير محددة او غير مؤكدة
2<D*<4-du	قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي
du<D*< du	نتيجة غير مؤكدة
0<D*< dl	رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي موجب

المصدر : د حسين علي بخيت –د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان –الأردن /الطبعة العربية ٢٠٠٩ /ص ٢٠١.

٣. **الصيغة الرياضية للنموذج**

النموذج :- تم استخدام الانحدار الخطي البسيط $Y= \alpha + \beta X_1 + ei$

٤. **تقدير العلاقة بين X و Y وفق النظرية الاقتصادية :** تعد العلاقة بين كل من الاداء المصرفي ومعدلات التضخم هي علاقة عكسية.

جدول (٣) تحليل علاقة الانحدار بين ادوات السياسة النقدية والاداء المصرفي

Model Summary[b]

Model	Change Statistics					Durbin-Watson
	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.641[a]	٣٥.848	3	9	.000	.7٥2

a. Predictors: (Constant), الانفاق الحكومي

b. Dependent Variable: الاداء المصرفي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	126751875.398	79648097.353		10.531	.000
	الانفاق الحكومي	1351806.419	5724554.103	.193	6.236	.000
a. Dependent Variable: الاداء المصرفي						

المصدر : تم استخراج البيانات من البرنامج الاحصائي (Spss 27).

معامل التحديد (R-Sq) بلغ (٠.٦٤) وهذا يعني ان الانفاق الحكومي يفسر ما نسبته (٦٤%) من التغيرات الحاصلة في الاداء المصرفي اما النسبة المتبقية والبالغة (٣٦%) تعود الى المتغيرات الاخرى التي لم تتضمن في النموذج ولذلك تدخل ضمن فقرة الخطأ العشوائي.

٠.١٩٣ : اذا ازداد زاد الانفاق الحكومي فان الاداء المصرفي سوف يزداد بمقدار (٠.١٩٣). وهو قيمة معنوية وذلك لان قيمة t المحتسبة لمعلمة ادوات السياسة النقدية والبالغة (6.236) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (5%).

يتضح ومن خلال احصاءة (F) ان النموذج اجمالا معنوياً اذ بلغت (35.848) وهي قيمة معنوية وذلك لان الاحتمالية اقل من (٠.٠٥) وعليه نجد ان الانموذج المقدر معنوي اجمالا.

ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وذلك لان احصاءة (D-W) والبالغة (٠.٧٥) تقع بين الحد الادنى والبالغ (٠.٧٧) والحد الاعلى والبالغ (١.٠٥) اي تقع في منطقة عدم الحسم.

الاستنتاجات:

١- ان X يفسر ٦٤% من التغيرات التي تطرأ على Y في حين النسبة المتبقية والبالغة (٣٦%) تعود لعوامل اخرى خارج انموذج البحث.

٢- ان الانموذج وحسب النتائج القياسية معنوي اجمالا.

٣- ان معامل الانحدار المتغير المستقل (X) معنوياً.

٤- العلاقة بين الاداء المصرفي والتضخم هي علاقة طردية وهي معنوية مما يشير الى امكانية التعويل على الانفاق الحكومي في تعزيز الاداء المصرفي.

التوصيات:

١- معالجة الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي، من خلال تبني سياسة اقتصادية توسعية وتقليل حجم النفقات الغير ضرورية.

٢- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في الاداء المصرفي .

٣- ضرورة الاهتمام والتركيز على وضع قوانين ولوائح تعمل على متابعة اداء المصارف.

٤- القضاء على مشكلة الفجوات الزمنية، سواء الفترات التي تفضل بين حدوث مشكلة اقتصادية معينة، وبين الأثر الفعلي للأدوات المستعملة لمعالجتها. لمراقبة التغيرات التي تطرأ على عمل المصارف.

المصادر

١_ د. عادل حشيش ، الاقتصاد ، اساسيات المالية العامة بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر

٢_د محمود حسين الوادي ، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن.

٣_بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم .دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ٢٠٠٨-١٩٨٨، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان .

٤_ د. خالد شحادة الخطيب، د.أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن .

٥_ محرزي محمد عباس،، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

6_) د. سوري عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان .

7_ Mithani- modern public finance theory and practice -Himalaya House – new York .

8_عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت .

٩_حامد عبد المجيد دراز– د. سعيد عبد العزيز عثمان ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية .

١٠_غازي عبد الرزاق النقاش ، المالية العامة – تحليل أسس الاقتصاديات المالية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن .

١١_بول ول جيرجوري– روبرت ستيوارت ، النظم الاقتصادية المقارنة ، تعريب د. طه عبد الله منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٤ .

١٢_حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الأقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة .

١٣_د. عبد الله الطاهر – د. بشير الزعبي – د . عبد الله اليوسف ، مبادىء الأقتصاد السياسي، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى .

١٤_د . فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن .

١٥_د . عاطف وليم اندراوس، الأقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى .

١٦_صباح صابر محمد خوشناو ، الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية مع أشارة الى أقليم كوردستان) ، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية ، سليمانية .

١٧_وليد عيسى عبد النبي ، الجهاز المصرفي العراقي (نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية) ، البنك المركزي العراقي ، بغداد.

١٨_بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، دراسة تاريخية سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، .

١٩_صلاح رمضان عبد و اخرون ، تحليل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ ، دراسة منشورة ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، المجلد ٨، العدد .

٢٠_غالب عوض الرفاعي واخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

٢١_اندريه هوفاجيميان ، دور المؤسسات المالية في تسهيل الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال،احد بحوث ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية،تحرير سعيد النجار،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي.

٢٢_مايح شبيب هدهود ، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وافاق الإصلاح (دراسة في اقطار عربية مختارة) ، دراسة منشورة ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، بدون تاريخ .

٢٣ _انظر : تقريرا لتنمية البشرية في العالم .

٢٤_مصطفى قارة،اصلاح القطاع المالي والمصرفي –تجارب بعض البلدان العربي، احد بحوث ندوة القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة تحرير محمد الفنيش صندوق النقد العربي ، أبو ظبي

٢٥-د.علي جابرعبد الحسين أثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقودالعراق انموذجاً بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة المثنى .

٢٦- محمود حسين الوادي واحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩.

٢٧-مقداد غضبان لطيف ، قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد ٢٤، العدد١٠٢

٢٨_د. نايف الشمري ، الانفاق الحكومي يثبط ربحية المصارف .